دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المناطق الريفية

سامية بلاّغ
أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر3

ملخص:

مكافحة الفقر هو مصدر قلق عالمي لأكثر من عقد من الزمن. على هذا النحو ، فإن استراتيجية مكافحة الفقر في الجزائر ستضع آمال كبيرة على قطاع التمويل الأصغر خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول وذلك من خلال تعزيز هذا القطاع بالقوانين والمؤسسات التي تعطي للفقراء فرصة زيادة الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمكينها من القيام بأنشطة مدرة للدخل و/ أو لتحسين حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية . فتحسين الظروف المعيشية للسكان هو الهدف الرئيسي للحكومة التي استمرت لتنفيذ سلسلة من البرامج لمساندة انشاء المنشآت البالغة الصغر.

Résumé:

La lutte contre la pauvreté constitue une préoccupation nationale depuis plus d'une décennie. A ce titre, la stratégie de lutte contre la pauvreté en Algerie fonde un grand espoir sur le secteur de la microfinance _Surtout à la lumière de la baisse des prix pétroliers_ Il s'agit, par la promotion de ce secteur, de donner aux pauvres, un plus grand accès aux ressources financières afin de leur permettre de réaliser des activités génératrices de revenus et/ou d'améliorer leur accès aux services sociaux de base.

L'amélioration des conditions de vie des populations est une préoccupation essentielle pour le Gouvernement Algérien qui n'a cessé de mettre en œuvre une série de programmes visant à soutenir la création de très petites entreprises.

مقدمة

ما زال الفقر مشكلة ريفية بالدرجة الأولى وستظل أغلبية فقراء العالم تعيش في المناطق الريفية على امتداد عقود كثيرة قادمة ومن بين 1.4 مليار نسمة من الفقراء(يعرفون بأنهم من يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يوميا) في عام 2005 م كان يعيش منهم ما يقرب من مليار نسمة (أي ما يقرب من 70 في المائة) في المناطق الريفية.فالحدّ من الفقر الريفي ومواجهة تحديات الأمن الغذائي العالمي وبخاصة الحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية في العالم بما يعادل سبعين في المئة بحلول عام2050 ومضاعفة الإنتاج في البلدان النامية بغية إطعام سكان العالم المتوقع أن يصل عددهم إلى تسعة مليارات نسمة،وفي ظل هذه الظروف وفي ظل ما يتميز به عالم الريف الواسع والمتنوع يمكن للتمويل الأصغر توفير الفرص الجديدة لملايين الفقراء في المناطق الريفية للخلاص من براثن الفقر، من خلال اعتماد السياسات الصحيحة المراعية للكفاءة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات المساندة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، حيث تكمن أهمية هذا البحث في اهمية التمويل الأصغر في التخفيف من حدّة الفقر في المناطق الريفية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعني ضرورة بقائه أولويةً عالية بالنسبة للحكومات والجهات المانحة خاصة في الجزائر، وكذا بالنسبة للأسر الريفية أيضاً.

ولا شك أنّ إعلان هيئة الأمم المتحدة عام 2005 م يعتبر بمثابة الاعتراف الذي يؤكد على أهمية التمويل الأصغر في تنمية منظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة،من خلال استهداف القيود التي تستبعد الفقراء من المشاركة الكاملة في القطاع المالي، وأكدّ رؤساء الدول والحكومات على الحاجة الضرورية لتوفير الخدمات المالية، ولاسيما للفقراء من خلال التمويل الأصغر، وأشاروا الى أهمية هذا الأخير بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر وصغيرة الحجم والمتوسطة. من هنا يمكن طرح الإشكال التالي:**إلى أي مدى يساهم التمويل الأصغر في تنمية المناطق الريفية؟**

بالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة من أجل توفير التمويل الأصغر للمناطق الريفية إلاّ انه هناك تحديات تواجه الجهات المانحة تقليدياً للتمويل الأصغر، من خلال مساواة التمويل الريفي بالائتمان الزراعي حيث ينظر إليه كجزء من المستلزمات الضرورية لتحقيق أهداف الإنتاج الزراعي أو الأهداف الأخرى للمشروع، وبالتالي يتم تقديم الائتمان على أساس العرض ولا يتم تحليل الطلب إلا بشكل سطحي، وغالبا ما يقدم الائتمان بأسعار فائدة مدعومة من خلال بنوك زراعية غير مستدامة أو وحدات تنفيذ المشروعات. ونقص التعاون فيما بين القطاعات. حيث لا توجد داخل الجهات المانحة حوافز كافية (مثل التوجيه من الإدارة والحوافز) لأخصائي القطاع المالي والأخصائيين الريفيين من أجل العمل سويا، فنجد أن مشروعات التمويل الزراعي أو مشروعات التنمية الريفية التي تحوي مكونات التمويل يتم غالبا تصميمها وتنفيذها ومتابعتها بدون خبرات القطاع المالي.

وتشعر الجهات المانحة بالإحباط من عدم توفر النماذج البديلة لنموذج الائتمان الرخيص الذي تقدمه بنوك التنمية الزراعية وغيرها من أنظمة الائتمان الزراعي الفاشلة، حيث إن التقنيات الجديدة للتمويل الأصغر لا تقدم حلولاً لجميع التحديات في المناطق الريفية، ونتيجة لذلك يتم إهمال التمويل الزراعي في العديد من الهيئات.

تهدف هذه الورقة البحثية الى اظهار دور صناعة التمويل الأصغر والخدمات التي تقدمها تلك الصناعة للريفيين الفقراء حيث تضاعفت مؤسسات التمويل الأصغر منذ عام 1990 وهذا على الرغم من ارتفاع تكاليف المعاملات والمخاطر المرتبطة بتشغيلها في المناطق الريفية.

التمويل المصغر مفهوم يطلق على مترادفات كثيره مثل التمويل متناهي الصغر، التمويل البالغ الصغر،ويشير مصطلح التمويل الأصغرMicrofinanceإلى:

- توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان، الأوعية الادخارية والتحويلات الماليةالتي تقدَّم للعملاء الفقراء النشطين اقتصاديا وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية خاصة في المناطق الريفية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية(1).
- تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض وكذلك غيرهم ممّن يتم إقصاؤهم على نحو ممنهج من النظام المالي، فالتمويل الأصغرلا يشمل فحسب طائفة من المنتجات الإئتمانية (لغرض ممارسة الأعمال، وتسهيل الإستهلاك، وتمويل الإلتزاماتالإجتماعية، ومواجهة الطوارئ..إلخ)، بل أيضا الإدخار وتحويل الأموال والتأمين(2).
- تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال البالغة الصغر(التي تشغل اقل من 10 موظفين)، ويمكن ان يشمل كذلك قروض الإسكان والقروض الإستهلاكية بل والتأمين أيضا.
- هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) موجهة للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التجارية التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج، تمكّن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما(*).

وقد بلغ عدد منشآت البالغة الصغرفي الجزائر والتي تشغل أقل من 10 موظفين 148725 مؤسسة تضم 221975 وظيفة مسجلة رسميا.

ضمن هذا المنظور فإنّ مصطلح التمويل الأصغر يتضمن أربعة جوانب مهمة:

- ✓ القرض الأصغر في العادة أصغر من أي قرض مصرفي تقليدي، وإن لم يكن هناك اتفاق عام على حده الأقصى.
- ✓ ليس للقرض الأصغر في العادة رهن أو له رهن غير تقليدي (لا يغطي في الغالب خسارة المقرض في حالة التوقف عن الدفع).
- ✓ المقترض في العادة يعمل لحسابه الخاص أو يعمل في منشأة غير رسمية (أي لا يحصل على راتب من منشأة رسمية).
- ✓ المقرض يستخدم في العادة منهجية الإقراض الأصغر الموضحة أدناه.

وتنطوي منهجية التمويل الأصغر على معظم وليس بالضرورة كل ما يلي:

- ✓ الإتصال الشخصي بين الجهة المقرضة والمقترض.
- ✓ الإقراض الجماعي أو الفردي بناء على تحليل التدفقات النقدية للمقترض (أو أسرته المعيشية) مقابل تسجيل نقاط وتصنيف المقترض.
- ✓ توضيح مفاده أن المقترضين الذين يسددون قروضهم بأمانة وإخلاص سيتاح لهم الوصول الفوري للقروض التالية.
- ✓ شرط "الإدخار الإجباري" الذي يتعين الوفاء به من جانب المقترض قبل الحصول على القرض لإظهار رغبة المقترض في السداد وقدرته على ذلك، أو تقديم "ضمان نقدي" جزئي للقرض، أو كليهما.(الإدخار الإجباري يشار إليه أيضاً باعتباره ادخارا قسريا أو إلزاميا أو كضمان للمؤسة المقرضة).

ويجب التفرقة بين الإقراض متناهي الصغر والتمويل متناهي الصغر أو الأصغر،فالإقراض متناهي الصغر جزءا من قطاع التمويل متناهي الصغر او المسمى الأصغر. فالإقراض متناهي الصغر يتضمن منح خدمات الإقراض إلى أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني، بينما يتضمن التمويل متناهي الصغر الإقراض، التوفير إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى مثل التأمين وتحويل

الأموال. فقد أثبتت الأدلة على أن التوفير للفقراء هو في نفس درجة أهمية الاقتراض ويدل هذا على أهمية التمويل متناهي الصغر على اعتبار انه خليط من الخدمات المالية المختلفةكما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم1:المشاريع المتناهية الصغر

تطوير المشاريع بالغة (أومتناهية) الصغر

التمويل الأصغر(Microfinance)	**الخدمات غير المالية**
●الإقراض متناهي الصغر	● التدريب
●الادخار متناهي الصغر	● الإستشارات
●التامين متناهي الصغر	
●التحويلات (الدفعات)	

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من الشرح اعلاه.

فمن ضمن النماذج المبتكرة في التمويل الأصغر تلك الفكرة الرائدة لبنك الفقراء والذي اسسه البروفيسور محمد يونس ببنغلادش في سبتمبر 1983م تحت اسم جرامين بنك "Grameen Bank" ويعني بنك القرية، ليكون بذلك اول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط في صورة قروض بدون أية ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة (قامالبروفسور محمد يونس أستاذ الاقتصاد فى عام 1997 بإحدي الجامعات البنغلاديشية مع طلابه بزيارة ميدانية لقرية فقيرة فى الريف البنغالى حيث قام باجراء حوار مع صانعة مقاعد خشبية مكسية بالزعف يتعلق بأحوالها المالية فأخبرته أنها حصلت على قرض من بنك تجارى لتشترى موادها الخام ولكن سعر الفائد كان عاليا جدا للحد الذى كان يستحوذ على معظم الربح ويترك لها الفتات، عندها استدرك محمد يونس أنه لو توفر لهذه الصانعه الحصول على قرض بشروط أفضل لارتفع هامش ربحهاولتمكنت من النهوض اقتصادياوبالتالي تحسن وضعها الاجتماعي)، وتوصل هذا البروفيسور أنّ هؤولاء هم زبائن ممتازين ويحققون نسب تسديد للديون تصل الى 98%. وبعد نجاح هذه التجربة ومع بداية عام 1985م بدا تطبيق الفكرة ليس فقط في الدول النامية ولكن ايضا في الدول المتقدمة.

وكذلك قام صندوق Financial Deepening Challenge التابع لوزارة التنمية البريطانيةبتقديم منحة لجمعية بناء رأس المال (Equity Building Society-EBS)في كينيا لتعميم منتج الوحدات المصرفية المتنقلة بها، حيث تقوم وحدات البنك المتنقلة بزيارة المواقع الريفية مرة أو مرتين أسبوعياً / لتقدم للعملاء للزبائن في المناطق الريفية الصعبة مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، مع التركيز على المدخرات. ولذلك فإنّ الطبيعة المرنة للمنحة وتحمّل وزارة التنمية البريطانية لمخاطر الابتكار كانا عنصرين أساسيين للمؤسسة للمضي قدماً بهذا المنتج الجديد.

أمّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لايتلقى خدمات التمويل البالغ الصغر سوى 112000 عميل من اصل ما يزيد على 4.6 مليون عميل محتمل، كما يبينة الجدول رقم(01)، وهكذا فإنّ المعروض من التمويل البالغ الصغر في المنطقة يغطي 2% فقط من الطلب المحتمل(**)،وليس لدى الجزائر وايران وسوريا من أصل عشرة بلدان في المنطقة برامج كافيةلتمويل بالغ الصغر. ومصر التي لديها اكبر أعداد المقترضين من برامج الإئتمان البالغ الصغر تصل خدماتها بالكاد الى 5% من سوقها

التقديرية للتمويل البالغ الصغر. ولدى الضفة الغربية وغزة، ولبنان حوالي 9800 و7100 مقترض حالي، ممّا يعتبر أعلى مستويات التغطية، إذ تصل خدمات التمويل البالغ الصغر الى 23% و17% من سوقيهما المحتملين. ويرجع ذلك بصورة أساسية لصغر حجم سوقيهما. ويغطي الأردن أقل من 7% من الطلب المحتمل، بينما يغطي المغرب واليمن اقل من 1.5% منه.

وتعاني أيضا برامج التمويل البالغ الصغر في المنطقة من فجوة كبيرة في التمويل، اذ تبلغ القروض البالغة الصغر القائمة(غير المسدّدة) حوالي 95 مليون دولار، بينما هناك حاجة الى 1.4 بليون دولار لتلبية الطلب على هذه القروض من أصل 4.6 مليون مقترض محتمل. ومن غير الواقعي التفكير في امكان سدّ هذه الفجوة من موارد الجهات المانحة أو الحكومات، وبالتالي يتعين استخدام الموارد المتاحة بمزيد من الكفاءة، كما يجب تشجيع القطاع الخاص في جعل هذه الجهود مربحة ومساعدة للفقراء من ناحية، وتخفيض الإعتماد على موارد الجهات المانحة والحكومات من ناحية أخرى.

الجدول رقم(01): فجوة التمويل في مجال التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة(2000-2010)م.

الوحدة: الدولار الأمريكي.

البلد	عدد المقترضين المحتملين	عدد المقترضين الحاليين	التمويل البالغ الصغر المحتمل	التمويل البالغ الصغر الحالي	فجوة التمويل
مصر	1550.000	74635	425568000	54938000	370630000
الأردن	155.000	9697	74218650	20624000	53594650
لبنان	43.000	7111	43222740	6195000	37027740
المغرب	492.500	7385	19530000	994000	194036000
الضفة الغربية وغزة	43.000	9795	21810030	4640000	17170030
اليمن	650.000	1181	97383000	242000	97141000
تونس	122.500	2512	126720000	8432000	73590325
الجزائر	240.000	-	392023500	-	126720000
ايران	1.150.000	-	392023500	-	392023500
سوريا	203.000	-	75028800	-	75068800
المجموع الكلي	4.649.000	112.316	1.533.027.045	96.065.000	1.432.962.045

المصدر: متوفر على الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org

هناك عدّة أطراف تشارك في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، منها هيئة البريد الجزائرية التي لديها شبكة فروع ضخمة تدير 7.1 مليون حساب بريدي جاري وتنجز أكثر من مليون معاملة يوميا، ويبدو أنّ معظم البنوك تفتقر إلى الأدوات الملائمة والرغبة الإستراتيجيةلإختراق هذا السوق، كما تتوفر خدمات التمويل الأصغر عن طريق ثلاثة برامج حكومية لمساعدة منشآت الأعمال البالغة الصغر على بدأ النشاط، ومنظمة غير حكومية، وشبكة من شركات التمويل التعاوني.

- **هيئة البريد الجزائرية:** تعدّ هيئة البريد الجزائرية المؤسسة الوحيدة التي تقدّم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر حاليا، فهي حالة فريدة في منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا من حيث ضخامة حجمها واتساع نطاق شبكة فروعها. نشأت هيئة البريد كمؤسسة حكومية في 14 فيفري 2002م لتقديم الخدمات البريدية والمالية، وهي نتاج اعادة هيكلة وزارة البريد

والإتصالات عقب صدور القانون 03-2000 في اوت 2002م(3)، وهي منفصلة عضويا ووظيفيا عن وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال التي تمثل السلطة الرقابية.

لم يمنح القانون السابق ذكره لهيئة البريد الجزائرية صلاحية تقديم قروض، ومع ذلك، يجوز للهيئة أن تتيح شبكة فروعها فروعها للبنوك أو شركات التمويل لتقديم خدماتها المتعلقة بالقروض من خلال الحسابات البريدية الجارية، واقامت كذلك شراكة مع البنك الوطني للتوفير والإحتياط، وتلقت إتصالات من شركات تمويل متخصصة في تقديم القروض الإستهلاكية.

- **منظمات غير حكومية:** يوجد نحو 15 منظمة غير حكومية كبيرة في القطاع الذي لايهدف الى الربح في الجزائر، وقد اكتسبت إحداها، وهي جمعية التويزة، خبرة معترف بها في هذا المجال، وأنشأت هذه الجمعية برنامجا لتمويل منشآت الأعمال البالغة الصغر، ويقوم تنظيمها حول أربعة أنشطة: قيادات الشباب، التنمية، والتدريب والبحث. وبلغ حجم محفظة القروض التي تسدد عل اكثر من 10 سنوات ما يزيد عل 445 قرضا، منح 36.6% منها للنساء، والحدّ الأقصى للقرض الممنوح من طرف هذه الجمعية لا يتعدى 350 ألف دينا(***):
  - 69 قرضا متخلف السداد.
  - 88 قرضا متنازعا عليه.
  - 06 قروض أحيلت للقضاء للفصل فيها.

وأقامت هذه الجمعية شراكة مع منظمات أجنبية خاصة وعامة وهي تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية، أمّا شركاؤها الدوليون في هذا المجال: بنك Crédit Coopératif الفرنسي، ومؤسسة SIDI(مؤسسة التضامن الدولي من أجل التنميةوالإستثمار).

- **البرامج الحكومية لتشجيع التمويل الأصغر:** ففي اطار مكافحة البطالة وتشجيع مؤسسات الأعمال الصغيرة في القطاع الخاص خاصة في المناطق الريفية، أنشأت الحكومة ثلاث برامج تديرها هيئات حكومية لمساندة مؤسسات الأعمال عند بدأ النشاط وتتباين هذه البرامج حسب حجم القروض التي تقدمها، والسكان المستهدفين، والأهداف الإجتماعية التي تسعى الحكومة الى تحقيقها حيث تستهدف أنشطة الوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغرى والهيئة الوطنية لتشغيل الشباب إستهدافا مباشرا بدء النشاط لمؤسسات الأعمال وتشجيع العمل الحرّ' في حين أنّ صندوق التأمين الوطني ضد البطالة يستهدف مساعدة المتعطلين على اعادة الإنضمام إلى قوة العمل لكنها تستخدم جميعا أسلوب التنتظيم ذاته.

شاركت في هذه البرامج بعض البنوك الجزائرية الخاصة في الماضي أمّا اليوم فالقطاع الخاص لا يشارك فيها.

وتمثلت البرامج الحكومية لتشجيع التمويل الأصغر والتي تديرها هيئات حكومية فيمايلي:

I. الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب(ANSEJ): تقدّم الهيئة الوطنية لتشغيل الشباب المساندة المالية لمن تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35-40 سنة لبدء مشروعات متناهية الصغر، ويمكن أن يصل حجم الإستثمارات المؤهلة إلى 10 ملايين دينار، وهو ما يمكن تصنيفه بتمويل أصغر، ولدى الهيئة شبكة تتألف من 53 فرعا وقد وصل حجم المشاريع الممّولة سنة 2013 الى 43039 وسنة 2012 وصل الى 812 65، 2011 الى 832 42، سنة 2010 الى 641 22 سنة2009 إلى 20

848 وهي أقل في جميع السنوات من تلك المشاريع التي كانت متوقعة على الترتيب: 233 96، 203 129، 682 92، 132 60، 812 57 كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم01: حجم المشاريع الممّولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة(2009م-2013م)

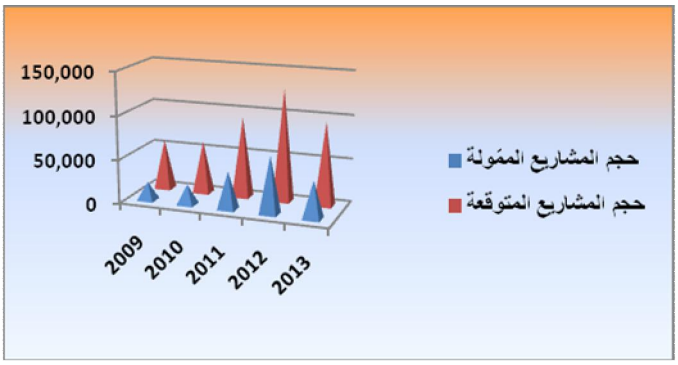

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات متوفرة على العنوان الإلكتروني:
http://www.ansej.org.dz/

II. صندوق التأمين الوطني ضدّ البطالة(CNAC): في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية(عبد العزيز بوتفليقة)، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إنطلاقا من سنة 2004 أولويا(4)، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين(50) سنة، لغاية شهر جوان 2010. وذلك بإستثمارات مجموعها 5ملايين دينار جزائري، ويشمل البرنامج نظام اقراض يتضمن منح قروض أولية بدون فائدة وقروض منخفضة الفائدة، وصندوقا مشتركا للتأمين على القروض ويغطي 70% من القروض التي تقدمها البنوك، إلى جانب توفير المساندة للمقترضين.ودخلت البنوك في نحو 3500 اتفاقية تمويل وفقا لشروط برنامج هذا الصندوق، حيث تمّ صرف أقل من 2000 قرض.يسعى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) إلى البحث في الساحة الإقتصادية-الإجتماعية على شراكة وطنية داخلية تستدرج تنسيق هيئات ومؤسّسات وشركات متعدّدة.

ويظلّ التّعاون الدولي الخارجي مستلزما لمطابقة التجارب وإثراء الخبرات الجزائرية المكتسبة في مجال التامين عن البطالة مع مختلف الشركاء المتعاقدين المتمثلين في:بنك الفلاحة والتنمية الريف، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري.

III. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرAGEM: تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل. وممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها تنسيقيتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

الوكالة سطرت برنامجا تمويل حوالي 140.000 مشروع خلال سنة 2015، وهذا البرنامج للسنة الجارية يهدف إلى "تعزيز حضور الوكالة على مستوى الولايات والدوائر وخاصة على مستوى الجنوب والهضاب العليا لا سيما بعد انشاء الولايات المنتدبة التي أعلن الوزير الأول، وستمس عمليات التمويل والمرافقة عدة قطاعات منها الصناعات التقليدية والنشاطات الفلاحية

وكذا الخدمات (مكاتب المحاماة والطب)... إلى جانب تمويل الشباب خريجي معاهد التكوين والتعليم المهنيين. وبخصوص الصعوبات التييواجهها الشباب في التمويل عن طريق البنك. وقامت الوكالة بتقليص آجال دراسة الملفات على مستوى لجان التأهيل التي تعدّ البنوك طرفا فيها وقد وصلت هذه المدة إلى أقل من شهرين.

نجد دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لم تلعب الدور المنتظر منها في هذا المجال، فبالمقارنة مثلا مع المغرب نجد أن العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض المصغرةوصل إلى أكثرمن مليون ومائتي ألف مستفيد خلال سنة 2009.

للإشارة قامت الوكالة بمرافقة 117 ألف مستفيد من القرض المصغر خلال 2014م من بينهم 62 بالمائة من المشاريع استفادت منها النساء الماكثات بالبيت فضلا عن استفادة خريجي الجامعات. فضلا عن المرافقة خارج الخدمة المالية من تكوين وتأطير قصد تعزيز قدرات المستفيدين لإنجاح مشاريعهم.

حددت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مختلف الشروط المتعلقة بالمساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع من أجل الاستفادة من دعمها، والقروض بدون فائدة وكذا القروض البنكية، وفيما يتعلق بالمساهمة الشخصية حددت مستوياتها كما يلي(5):

- 5% من التكلفة الإجمالية للمشروع عندما يخصص الدعم لشراء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع.
- 3% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستثمر حائزا على شهادة أو إذا أنجز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا.
- 10% من التكلفة الإجمالية للمشروع بالنسبة للاستثمارات التي لا تتعدى قيمتها 30ألف دينار.

أما بالنسبة للقروض عديمة الفائدة فتمنح للاستثمارات التي تتعدى قيمتها 100 ألف دينار ويخصص في هذه الحالة لتكملة حصة المساهمة الشخصية، كما يمكن أن يخصص القرض بدون فائدة أيضا لتمويل اقتناء المواد الأولية التي لا تتعدى قيمتها 30ألف دينار، أما المستويات القصوى له فقد حددت كما يلي:

- 5% من القيمة الإجمالية للعتاد الصغير والمواد الأولية التي تتعدى قيمتهما مجتمعة مبلغ 100 ألف دينار ولا تتعدى 400 ألف دينار. ويمكن أن يصل ذلك المستوى إلى نسبة 27% عندما يكون المستفيد حاملا لشهادة معترف بها، أو عند الاستثمار في المناطق الخاصة السالفة الذكر.
- 90% من التكلفة الإجمالية للمواد الأولية التي تقل عن 30 ألف دينار.

تمتد استفادة الشباب البطال أو محدود الدخل إضافة إلى القروض بدون فائدة، إلى قرض بنكي يمنح من طرف القطاع البنكي، المساعدة التقنية، المرافقة والمتابعة،وحدّدت الوكالة الوطنية لتسيير القرض وفقا للشروط الخاصة بمنح الائتمان المصغرقيمته كما يلي:

- 95% من التكلفة الإجمالية للنشاط عندما تتعدى هذه التكلفة 50 ألف دينار، ولا تزيد عن 100ألف دينار، وترفع تلك النسبة إلى 97 % في الحالات الخاصة السالفة الذكر.
- 70% من التكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق قيمته 100 ألف دينار ولا تتعدى 400 ألف دينار.

أمّا فيما يخص امتياز تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية الممنوحة في إطار القرض المصغر، فإن نسبة التخفيض تعادل 80% من المعدّل المدين المطبق من طرف البنوك، مع رفعه إلى نسبة 90% في المناطق الخاصة.

الشكل رقم(03):نسبة القرض المصغر الممنوح منذ انشاء الوكالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى غاية 2015.03.31م

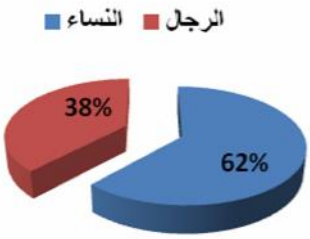

المصدر:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفر على العنوان الإلكتروني:www.angem.dz

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أنّ 62% من القروض المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي من نصيب النساء والتي بلغت الى غاية شهر مارس من سنة 2015م حدود 715 430 قرض وهي أقل من عدد القروض المقدمة للرجال والتي بلغت في نفس السنة 805 264 قرض.ما يفسر أن النساء الأكثر اهتمام بقروض شراء المواد الأولية من أجل شراء مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية).

إن وجود التمويل الأصغر في حياة هذه النساء سياسهم في التنمية الريفية المستدامة لأنه بدون التمكين الإقتصادي لا يمكن للنساء مواجهة الإيديولوجيات النوعية التي كانت لأمد طويل تطغى على محيطهن ما حدّ من أدائهن الإجتماعي والاقتصادي وجعله يقتصر على الشؤون المنزلية.

الشكل رقم(04): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى غاية2015.03.31م

المصدر:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفر على العنوان الإلكتروني:www.angem.dz

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ اهم الأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمتمثلة فيمايلي:

- الصناعة الصغير بنسبة 38% والمتمثلة في:

- الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكلاطة تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.

- الألبسة: الألبسةالجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية(عدة السرير،المطبخ المفروشات).

- الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية،الألبسة.

- الصناعة الخشبية: الأثاث،منتجات خشبية،صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

- الزراعة بنسبة 15% والمتمثلة في إنتاج البذور،الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

- الصناعة التقليدية بنسبة 17.5% والمتمثلة في النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطراز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج ، النقش على الخشب.

- الخدمات بنسبة 20.91% والمتمثلة في الإعلام الآلي،الحلاقة والتجميل،الأكل السريع،تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.

- المباني والأشغال العمومية بنسبة 8.42% والمتمثلة في أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء،الدهن،السباكة،النجارة،صناعة حجر البناء. هذا القطاع استحوذ على حصة الأسد من القروض التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

خاتمة:

- انهيار للقدرة الشرائية في السنوات القليلة القادمة يمكن أن يصل إلى 30 و50 بالمائة نتيجة انهيار اسعار البترول وهذا يضرب الطبقات الأكثر فقرا على المدى القصير، ونتيجة لشح الموارد سينخفض حجم التمويل المصغر في الجزائر.
- بلغ عدد منشآت البالغة الصغر في الجزائر والتي تشغل أقل من 10 موظفين 148725 مؤسسة تضم 221975 وظيفة مسجلة رسميا.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لم تلعب الدور المنتظر منها، فبالمقارنة مثلا مع المغرب نجد أن العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض المصغرة وصل إلى أكثر من مليون ومائتي ألف مستفيد خلال سنة 2009.
- يتطلب العمل وقتاً مع الريفيين الفقراء لدمجهم في الخدمات المالية الرئيسية لاكتساب عادات الادخار والسداد والتدريب على فهم الخدمات المالية وتخطيط المدخرات وبناء مسار يمكنهم من التحول عن تلقي المنح أو المعونة الغذائية نحو تكوين علاقة مستقلة مع مقدمي الخدمات المالية ويشكل ذلك كله تحديات كبيرة أمام مؤسسات التمويل الأصغر.
- ضعف القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل الريفي المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعاملين المدربين في المجتمعات الريفية الصغيرة
- المخاطر المرتبطة بالزراعة (مثل: الجفاف أو هطول الأمطار المتغير، والآفات والأمراض، وتقلبات الأسعار، وضعف الخدمات الإرشادية للمزارعين الصغار وعدم قدرتهم على الحصول على المستلزمات الزراعية والوصول للأسواق) .

الهوامش:

(1)- عبده سعيد إسماعيل، "أدبيات التمويل الصغير- عرض ونقد"، سلسلة حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،2008/03/12، ص 4.

(2)- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراءCGAP، البنك الدولي،" دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر الإرشادات المتفق عليها"، أكتوبر 2012، ص5.

(*)-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Angem .

(**)- تمّ قياس الطلب المحتمل على أنه عدد الأشخاص الذين يريدون الحصول على ائتمانات بالغة الصغر والمستعدين والقادرين على سداد أقساط قروضهم.

(3)- هيئة البريد الجزائرية متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.poste.dz

(***)- اقصى أجل للقروض 24 شهرا مع فترة تأخر تبلغ 03 أشهر.

(4)- المرسوم التنفيذي رقم 03-514 الصادر في 30 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 01-156 الصادر في 20 جوان 2010 الخاص بدعم إنشاء وتوسيع النشاطات من طرف الشباب المقاول الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة.

(5)- المرسوم التنفيذي(04-14) الصادر في 22جانفي2004، محدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.

المراجع:

1- حسين رحيم، أهمية اقامة نظام وطني للمعلومات الإقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، حالة الجزائر، الملتقى الدولي المنظم من طرف جامعة شلف حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17 ، 18 أفريل 2006.

2- عبده سعيد إسماعيل، "أدبيات التمويل الصغير- عرض ونقد"، سلسلة حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،2008/03/12.

3- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراءCGAP، البنك الدولي،" دليل التنظيموالإشرافللتمويل الأصغر الإرشادات المتفق عليها"، أكتوبر 2012م.

4- المرسوم التنفيذي رقم (03-514) الصادر في 30 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 01-156 الصادر في 20 جوان 2010 الخاص بدعم إنشاء وتوسيع النشاطات من طرف الشباب المقاول الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة.

5- المرسوم التنفيذي(04-15) الصادر في 22جانفي، محدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.

6- الموقع الإلكتروني للبنك العالمي: www.worldbank.org

7- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب: http://www.ansej.org.dz

8- الموقع الإلكتروني لهيئة بريد الجزائر: http://www.poste.dz

9- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz

10- VASQUEZ F, " L'avenir de la micro finance" FMI Bulletin 28 Mars 2005, Volume 34 N°5, 2005.

11- S. Boyé, J. Hajdenberg, C. Poursat,"Le guide de la Microfinance", Ed.d'Organisation, 2006.

12- Grégoire Chauvière-Le-Drian (AFD), "La Microfinance : un outil de développement appuyé par l'AFD", présentation ENSAE, mars 2008.